



## الجهات السيِّئة الرئيسة التي تقتل المدنيين في سوريا والنسب فيما بينها جميع الأطراف (عدا النظام السوري) قتلت أقل من 15 ألف مدني سوري

### أولاً: مقدمة:

يحتوي هذا التقرير رسومات بيانية، وهي عبارة عن تحديث لحصيلة الضحايا المدنيين، وحصيلة النساء، والأطفال، والوفيات بسبب التعذيب، وحصيلة الكوادر الطبية، وأخيراً الكوادر الإعلامية.

هذه الإحصائيات الواردة في هذه الرسوم البيانية هي بالاعتماد على عمليات التوثيق اليومية المستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم، حيث تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر أعضائها المنتشرين في مختلف المحافظات السورية برصد عمليات سقوط الضحايا، وتقوم بنشر أبرز تلك الأخبار، والمجازر، وتُصدِرُ نهاية كل يوم حصيلة أوليّة، ونهاية كل شهر حصيلة أوليّة أيضاً لذلك الشهر، وعبر قرابة سيِّت سنوات، وكنتيجة لعمل تراكمي، تكوَّنت داتا للضحايا الذين يُقتلون في سوريا، ولمزيد من التفاصيل نرجو الاطلاع على منهجية التوثيق والأرشفة.

### ثانياً: جميع الأطراف (عدا النظام السوري) قتلت أقل من 15 ألف مدني سوري:

بدأ النظام السوري قبل تشكُّل بقية الأطراف عمليات القتل عبر إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، ثم تدرَّج في استخدام الأسلحة، من الدبابات إلى المدفعية إلى الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة والصواريخ المتنوعة بما فيها صواريخ سكود، وكان استعمال هذه الأسلحة على مناطق جغرافية متنوعة وواسعة شملت معظم المحافظات السورية بما فيها من مدن وبلدات خرجت في مظاهرات، واستخدم النظام الحاكم السلطة والسيطرة عبر أجهزة الدولة وتحديد الجيش وأجهزة الأمن لقتل الشعب السوري المنتفض ضده، إضافة إلى عمليات التعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز التابعة له.

وعلى غرار الأنظمة المافوية تصرَّف النظام السوري بوحشية ولامبالاة صارخة متجاوزاً جميع القوانين الدولية، وحتى السورية، متحولاً إلى ما يُشبه عصابات مسيطرة لا تمتلك أي محتوى وطني أو إنساني، فهاجم المشافي والمدارس، وقصف الأعيان والأحياء المدنية بشكل غير مسبوق في العصر الحديث، وبالرغم من كل ذلك لم يتم تصنيفه نظاماً متطرفاً أو إرهابياً، وكأنَّ الإرهاب مختصُّ بالتنظيمات والجماعات الموسومة بالتطرف حصراً.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة

ثانياً: جميع الأطراف (عدا النظام السوري) قتلت أقل من 15 ألف مدني سوري

ثالثاً: رسومات بيانية للضحايا المدنيين والنساء والأطفال وضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية

رابعاً: من المسؤول عن حماية المدنيين في سوريا

خامساً: التوصيات





## يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”ما يدفعا دائماً إلى إعادة التأكيد على البديهيات في تطوّر الانتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلح، أن العقلية الغربية مازالت تتصدر لديها أولويات محاربة التنظيمات المتطرفة الإسلامية العابرة للحدود حصراً، وغيض الطّرف عن إرهاب النظام الحاكم، والمليشيات العابرة للحدود المتحالفة معه، على الرغم من كونه المتسبب الرئيس في عمليات القتل والمتصدّر الأوّل بلا مُنازع لجميع أنواع الجرائم والانتهاكات في سوريا“.

وفي تقرير سابق تحدّثنا أنه على الرغم من نشأة تنظيم داعش الذي يُطلق على نفسه اسم الخلافة الإسلامية، في 9/ نيسان/ 2013 إلا أنّ القوات الروسية التي ادّعت أنها جاءت لمحاربهته قد قتلت من المدنيين السوريين أكثر مما قتل التنظيم المتطرف نفسه. كذلك فإنّ حصيلة الضحايا المدنيين الذين قُتلوا على يد قوات التحالف الدولي تجاوزت حصيلة الضحايا الذين قتلوا من قِبَل تنظيم جبهة فتح الشام، (جبهة النصرة سابقاً - فرع القاعدة في سوريا).

قوات الإدارة الذاتية الكردية المكونة بشكل أساسي من قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وهو فرع حزب العمال الكردستاني في سوريا، قتلت ما لا يقل عن 215 مدنياً سورياً. جميع فصائل المعارضة السورية بما فيها الإسلامية منها قتلت ما لا يقل عن 3668 مدنياً.

أي أنّ النظام السوري يتصدّر جميع الجهات بما فيها حلفاءه من القوات الروسية بنسبة تصل إلى 93% من مجمل جرائم القتل التي ارتكبت في سوريا منذ بدء الانتفاضة الشعبية في آذار 2011، حيث يمتلك النظام السوري سلاح الطيران الثابت الجناح والمروحي، القادر على القصف بالصواريخ وإلقاء البراميل المتفجرة، وقد تسبب القصف الجوي وحده بما لا يقل عن 30% من مجمل الضحايا، فيما تسبب القصف بالمدفعية الثقيلة والدبابات بما لا يقل عن 18% من مجمل الضحايا، وتوزعت بقية نسب الضحايا بحسب السلاح المستخدم على أنواع مختلفة من الأسلحة في مقدمتها الأسلحة الرشاشة، سلاح القناصة، وسلاح الهاون، والأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية، وصولاً إلى الذّبح باستخدام السلاح الأبيض.

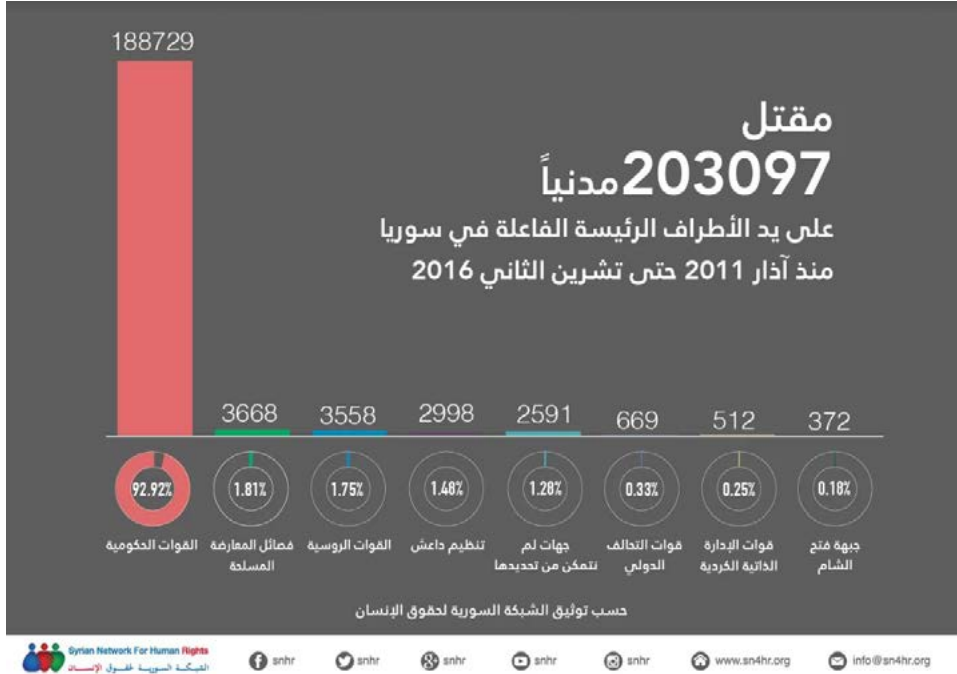
وبعد أن فشل المجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الأمن في حماية الشعب السوري من النظام الحاكم، جاء إعلان تنظيم داعش بمثابة شتماعة، ليتحوّل الهدف إلى محاربة إرهاب تنظيم داعش وجبهة النصرة، بل وبرزت أصوات تدعو إلى دعوة النظام السوري للمساهمة في محاربتهم، بعد أن كانت تربطهما علاقات قوية، لكنّ تطوّر الوقائع أدى إلى فكّ التحالف القديم غير المعلن، حيث ظهرت نوازع لدى التنظيمات المتطرفة إلى تشكيل أقاليم مستقلة.

كما نؤكد دائماً أن هذا ما تمكّن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقه لدينا، في ظلّ التحدّيات والصعوبات الفوق اعتيادية في ظلّ الحظر والملاحقة والتهديد، فهو يُشكل الحد الأدنى، وبدون أدنى شك هناك عدد كبير من الحالات التي لم تتمكن من الوصول إليها وتسجيلها.

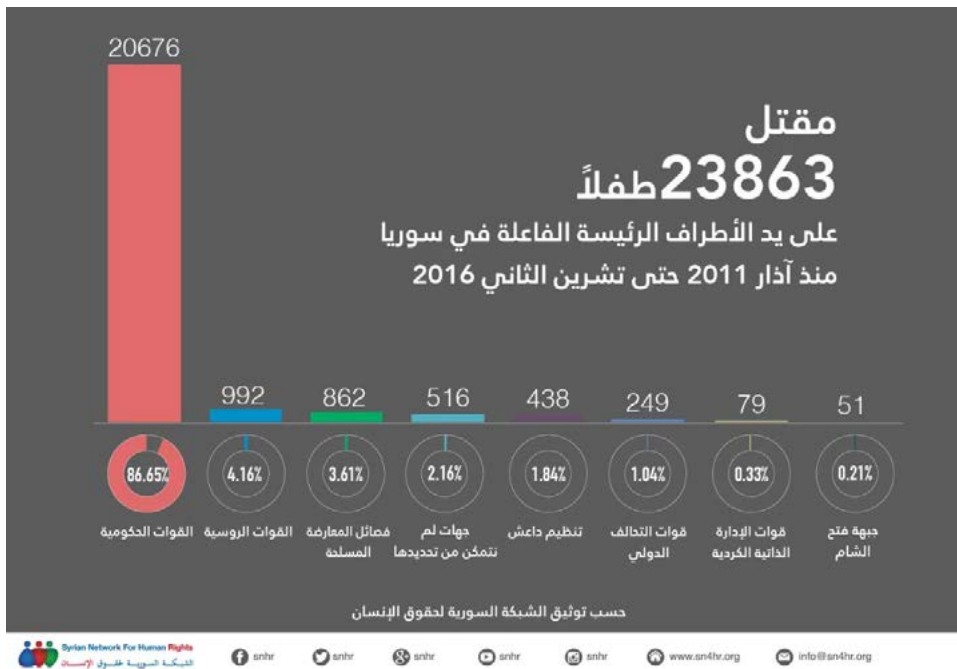




ثالثاً: رسومات بيانية للضحايا المدنيين والنساء والأطفال وضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية:  
ألف: رسم بياني يُظهر حصيلة الضحايا المدنيين في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:



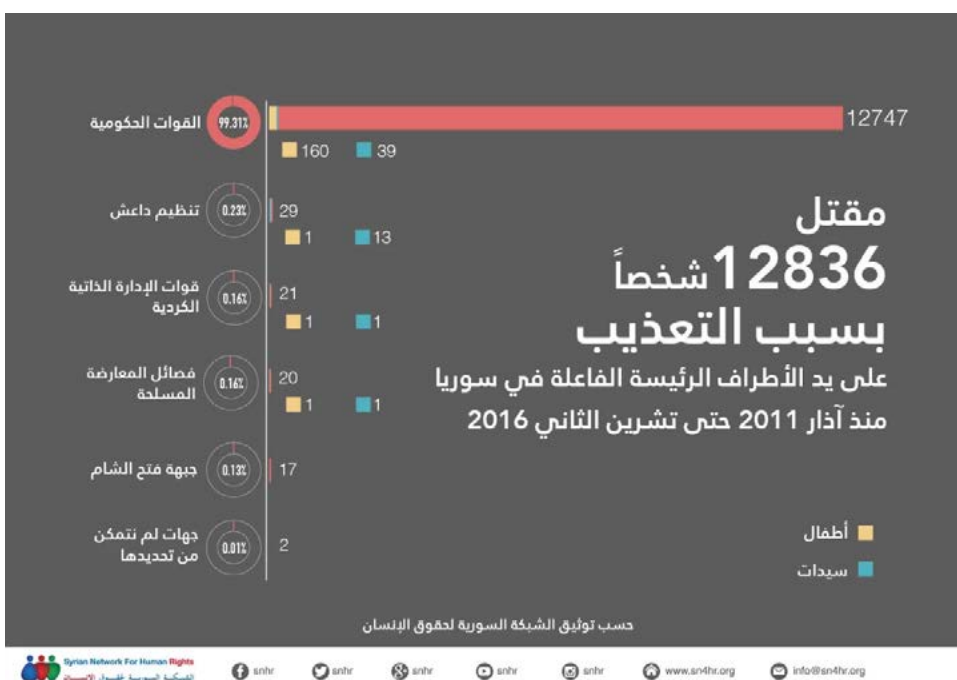
باء: رسم بياني يُظهر حصيلة الضحايا الأطفال في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:



تاء: رسم بياني يُظهر حصيلة الضحايا التّساء في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:

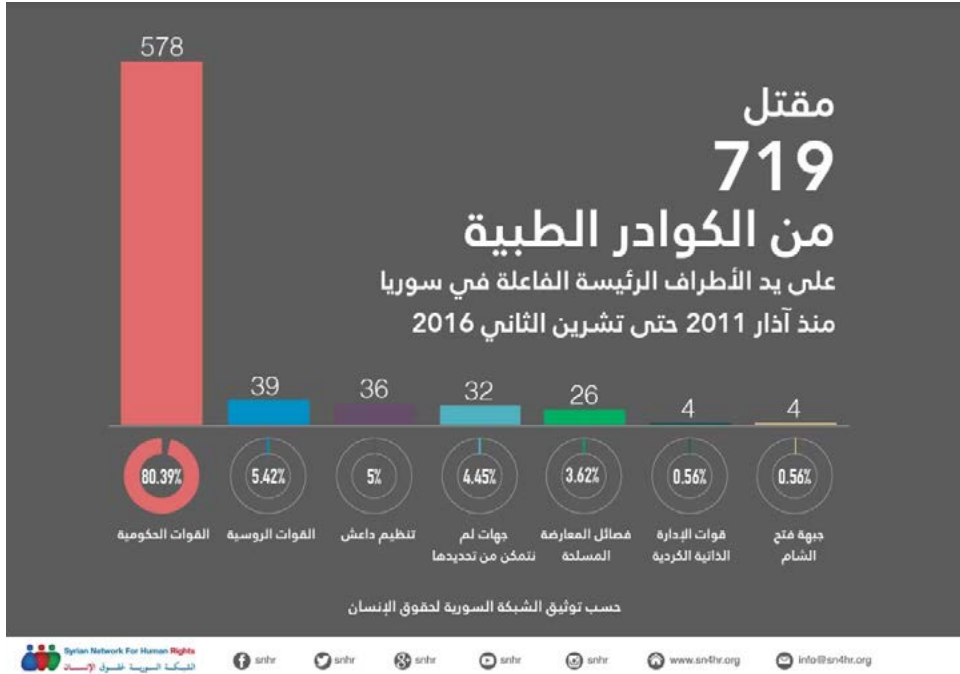


جيم: رسم بياني يُظهر حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:

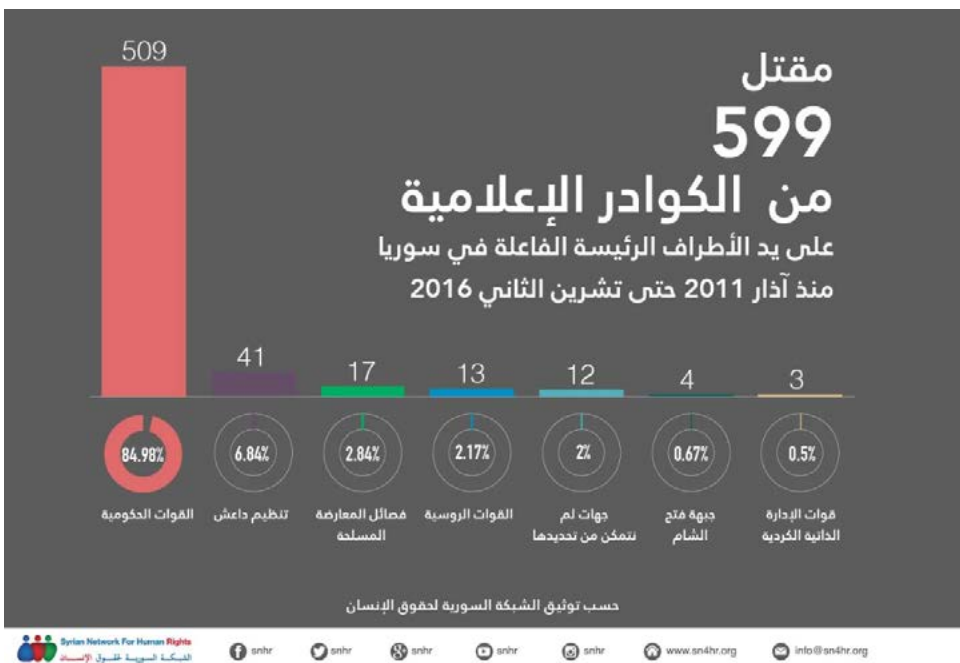




حاء: رسم بياني يُظهر حصيلة ضحايا الكوادر الطبية في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:



دال: رسم بياني يُظهر حصيلة الضحايا الإقليميين في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، وتوزُّعها حسب الأطراف الستة الرئيسة الفاعلة:





## رابعاً: مَنْ المسؤول عن حماية المدنيين في سوريا:

المسؤولية الأولى والرئيسية تقع على عاتق الدولة وأجهزتها، أن تحمي الشعب، لكن عندما تتحول أجهزة الدولة إلى أدوات بطش في يد النظام الحاكم، ويقوم بقتل وتدمير الشعب والدولة، ويستمر في ذلك لأيام وأشهر وسنوات دون رادع، لا بُدَّ أن يكون هناك نظام دولي ضابط، وكان هذا أحد الدوافع الرئيسة لتشكيل مبدأ مسؤولية الحماية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005، لقد فشلت الدولة السورية في حماية شعبها، بل وأصّر النظام الحالي على ارتكاب الجرائم بشكل منهجي وفقاً لتقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وبالتالي انتقلت المسؤولية وبعد عدة أسابيع من اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا إلى عاتق المجتمع الدولي، الذي يتوجب عليه بموجب الفقرة 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2005 أن يأذن مجلس الأمن باتخاذ تدابير جماعية بموجب المادتين 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة.

لكن مجلس الأمن لم يُجرك ساكناً بسبب الحماية الروسية والصينية للنظام السوري، وهو يرسل رسالة إلى دول العالم الشمولية، أن يكفي توقيع صفقة مع دولة شمولية ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن للحصول على الرعاية والحصانة والدعم الدبلوماسي والسياسي. في ظلّ هذا الوضع والفشل الدولي أدرك المجتمع السوري أنه يتوجب عليه أن يحمي نفسه بنفسه.

## التوصيات:

ماتزال مسؤولية حماية المدنيين في سوريا تقع على عاتق المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن الدولي، وإنَّ تخاذله عن أداء مهامه لا يُعفيه من المسؤولية، والتاريخ والشعب السوري يُسجل كل ما يحصل بأدق التفاصيل، وسيُلاحق المجرمين وأعدائهم على مرّ العصور.



Syrian Network For Human Rights  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

